

وفروعها، ومنه يمكن الحصول على المسائل الاعتقادية والأخلاقية، وكذا الكليات للمسائل العملية (فروع الدين)، ولكن جزئيات الأحكام ومصالحها الخاصة بها لم تكن في متناول العقل وخارجة عن نطاقه.

الثالثة: طريق تهذيب النفس، لأنّ نتيجتها انكشاف الحقائق، وهو علم لدني (من قبل الله تعالى)، ولا يسعنا هنا أن نحدد نتائجها والحقائق التي تنكشف عن هذه الموهبة والعطية الإلهية، وهؤلاء لما انفصلوا عن كلّ شيء سوى الله تعالى وأعرضوا عنه، كانوا تحت رعاية الله بصورة مباشرة، فانكشف لهم كلّ ما يريده الله تعالى لا كلّ ما يريدونه^(١).

ويشرح العلامة الطباطبائي هذا الاختلاف أو التفاوت بين الطرق الثلاث بشكل أوضح، فيقول: «أما الظواهر الدينية وأقسامها، فإنّ القرآن الكريم قد أعطى للسامعين حجّة واعتبار وظواهر الألفاظ، وهذه الظواهر للآيات قد جعلت أقوال النبي الأكرم ﷺ في المرحلة الثانية بعد القرآن مباشرة، وتعتبر حجّة كآيات القرآنية، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٢).

وقوله جلّ شأنه: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(٤).

(١) الشيعة في الإسلام، م.م، ص ٧٦.

(٢) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٣) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

فإذا لم تكن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وحتى صمته وإقراره، حجة كالقرآن الكريم، لم نجد مفهوماً صحيحاً للآيات المذكورة، لذا فإنّ أقواله ﷺ حجة لازمة الإتيان، للذين قد سمعوه ﷺ، أو قد نقل إليهم عن طريق رواه ثقات، وكذلك ينقل عنه ﷺ عن طرق متواترة قطعية أنّ أقوال أهل بيته ﷺ كأقواله، وبموجب هذا الحديث والأحاديث النبوية القطعية الأخرى، تصبح أقوال أهل البيت تالية لأقوال النبي الأكرم ﷺ، وواجبة الإتيان، وأنّ أهل البيت لهم المرجعية العلمية في الإسلام ولم يخطئوا في تبيان المعارف والأحكام الإسلامية، فأقوالهم حجة يعتمد عليها سواء كان مشافهة أو نقلاً.

يتّضح من هذا التفصيل، أن الظواهر الدينيّة والتي تعتبر مصدراً من مصادر الفكر الإسلامي على قسمين: الكتاب والسنة، والمراد بالكتاب، ظواهر الآيات القرآنية الكريمة، والمقصود بالسنة: الأحاديث المروية عن النبي ﷺ وأهل البيت ﷺ.

أمّا الأحاديث التي تنقل عن الصحابة، فإذا كانت متضمنة أقوال الرسول ﷺ أو أفعاله، ولم تخالف أحاديث أهل البيت، تؤخذ بنظر الاعتبار، وإذا كانت متضمنة لرأي الصحابيّ فحسب فليست لها حجية، ويعتبر الصحابيّ كسائر المسلمين، علماً بأنّ الصحابة أنفسهم كانوا يعتبرون الصحابي كبقية المسلمين، ويعاملونه معاملتهم^(١).

أمّا عن التفكير العقليّ، فيقول الطباطبائي: «إنّ القرآن الكريم يؤيد التفكير العقليّ، ويعتبره جزءاً من التفكير الديني، والتفكير العقلي بعد أن

(١) الشيعة في الإسلام، م.م، ص ٧٨.

يصادق على صدق نبوة النبي ﷺ يجعل الظواهر القرآنية بما فيها الوحي السماوي، وأقوال النبي ﷺ وأهل البيت  من موارد الحجج العقلية، والحجج العقلية التي يثبت بها الإنسان نظرياته، مع ما لديه من فطرة إلهية، تنقسم إلى قسمين : البرهان والجدل.

والبرهان حجة، ومقدماته واقعية، وإن لم تكن مشهودة أو مسلمة، وبعبارة أخرى، هي أمور يدركها الإنسان بدهة مع ما عنده من فطرة إلهية، ويصادق عليها، كما نعلم أن العدد ثلاثة أصغر من العدد أربعة، فهذا النوع من التفكير، يدعى التفكير العقلي، وإذا تحقق هذا التفكير وحصل في كليات العالم والكون، كالتفكير في بدء الخلقة، وعاقبة العالم، فهو ما يسمى بالتفكير الفلسفي.

والجدل حجة، إذا حصلت مقدماته من المشهودات والمسلمات، كما هو متعارف بين معتنقي الأديان والمذاهب، فهم يثبتون آراء ونظريات مذهب ما مع الأصول المسلمة لذلك المذهب.

والقرآن الكريم يستفيد من الطريقتين، وهناك آيات كثيرة في هذا الكتاب السماوي لكل من هاتين الطريقتين.

فهو أولاً: يأمر بالتدبر والتفكير المطلق في كليات عالم الطبيعة وفي النظام العام للعالم، وكذا في النظام الخاص مثل: نظام السماء والنجوم والليل والنهار والأرض والنبات والحيوان والإنسان وغيرها، ويشني على التبعات العقلية الحرة ثناءً كثيراً.

وثانياً: يأمر بالتفكير العقلي الجدلي، ويسمى عادةً بالمباحث الكلامية، بشرط أن يتم ذلك بأحسن وجه ممكن، وذلك لإظهار الحق بدون لجاجة وأن يكون مقروناً بالأخلاق الحسنة، كما في قوله تعالى:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (١) «(٢)» .

أمّا عن الطريق الثالث أي طريق تهذيب النفس والإخلاص بالعبادة أو العرفان، يقول العلامة الطباطبائي: «كلّ إنسان (وعلى الرغم من أن السوفسطائيين والشكاكين يسمّون كل حقيقة واقعية خرافة) يؤمن بواقعيّات ثابتة، ونراه ينظر بفطرته وضميره المنزّه، إلى هذه الواقعيّات الثابتة في الكون، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يشعر الإنسان بفناء أجزاء هذا العالم، فيرى العالم وظواهره كالمرآة التي تعكس الواقعيّات الثابتة الخلاصة، وعند إحساس لذاتها، تصبح اللذائذ الأخرى حقيرة في نظره، وبالتالي تجعله ينصرف عن الحياة الفاتنة الفانية. هذا هو مدى جاذبية العرفان، التي تسلك بالمؤمن إلى العالم العلويّ، وتقرّ في قلبه عظمة الله وجلاله، وهذا الطريق هو لإدراك وفهم حقائق الدين، في قبال طريق الظواهر الدينية وطريق التفكير العقلي» (٣) .

ويمكن إجمال وتلخيص ما تقدّم بالتالي:

١ - إنّ للعقل عند العلامة الطباطبائي مكانة خاصة وعالية، ولكن مع هذه المكانة التي يحظى بها لا يجعله العلامة متقدّماً على النصّ، كما لم يجعله منقاداً خلفه - أي خلف النصّ - ولكن جعله بعد الإقرار بالوحي والنبوة طريقاً هاماً من طرق فهم النصّ، والتي من دون العقل

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥ .

(٢) الشيعة في الإسلام، م.م، ص ٩٤ .

(٣) الشيعة في الإسلام، م.م، ص ١٠٢ . ونشير إلى أنّنا اختصرنا في هذه المسألة أي (العرفان) على اعتبار أنّنا سنناقش هذا الأمر في البحث التالي .

لا يمكن فهم وتحصيل معظم المعارف والمفاهيم الإسلامية والدينية بشكل صحيح.

٢ - قوله إن للعقل حدود يقف عندها كجزئيات الأحكام ومصالحها الخاصة، وهذه ليس للعقل عليها سبيل، وبالتالي الطريق الوحيد لإنكشاف هذه الحقائق، هو عن طريق تهذيب النفس أو الكشف، وهو بالتالي يجعل المكاشفات والمشاهدات العرفانية في مرتبة متقدمة على العقل.



ب - التفسير والتأويل:

في البداية، لا بدّ من الوقوف على المعنى اللغوي لكلّ من التفسير والتأويل ولو بشكل إجمالي، حتى يتّضح معنا الفرق الحاصل بينهما، والنتيجة المترتبة من جراء ذلك.

فالتفسير في اللغة: «هو الإيضاح والتبيين» فالفسر: البيان فسّر الشيء يفسره بالكسر ويفسره بالضم فسرّاً وفسّره: أبانه، والتفسير مثله... والفسر كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل^(١).

والتأويل: «هو تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا بيان غير لفظه، والتأويل هو تفعيل من أوّل يؤوّل تأويلاً. سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل، فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد^(٢)».

(١) لسان العرب، م.م، ص ٣٣.

(٢) م.ن، ص ١٨٧.

وعلى هذا فالتفسير يراد به الكشف المعنوي، وأنّ التأويل هو الرجوع إلى أحد المعاني التي يحتملها اللفظ.

ولم يعرف معنى (التفسير) هذا النوع من الاختلاف بالرأي كما عرفه معنى (التأويل)^(١)، وكنا قد تطرقنا إلى معنى التفسير وما تفرع عنه في الفصل الثالث من هذه الدراسة، فلا حاجة للإعادة هنا؛ والذي يهّمنا الآن هو معنى التأويل والنزاع الدائر حوله ورأي العلامة الطباطبائي في ذلك.

عالج العلامة الطباطبائي مسألة (التأويل) من خلال استعراضه لآراء القوم حول هذا الأمر، وحصرها في أربع نقاط، وبيّن ما تشعب عنها، قبل أن يطرح رأيه في نهاية الأمر، وتحت عنوان (ما معنى التأويل) قال الطباطبائي: «فسّر قوم من المفسرين التأويل بالتفسير وهو المراد من الكلام، وإذ كان المراد من بعض الآيات معلوماً بالضرورة كان المراد بالتأويل على هذا من قوله تعالى: ﴿وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلَهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) هو المعنى المراد بالآية المتشابهة، فلا طريق إلى العلم بالآيات المتشابهة على هذا القول لغير الله سبحانه أو لغيره وغير الراسخين في العلم.

وقالت طائفة أخرى: إن المراد بالتأويل: هو المعنى المخالف لظاهر اللفظ، وقد شاع هذا المعنى بحيث عاد اللفظ حقيقة ثانية فيه بعد ما كان بحسب اللفظ لمعنى مطلق الإرجاع أو المرجع. وكيف كان، فهذا المعنى هو الشائع عند المتأخرين كما أن المعنى

(١) الطباطبائي، محمد حسين، القرآن في الإسلام، تعريب أحمد الحسيني، بيروت، لا.د.ن، لا.ت، لا.ط، ص ٥٦ - ٥٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

الأول هو الذي كان شائعاً بين قدماء المفسرين سواء فيه من كان يقول: إن التأويل لا يعلمه إلا الله، ومن كان يقول إن الراسخين في العلم أيضاً يعلمونه، كما نقل عن ابن عباس أنه كان يقول: أنا من الراسخين في العلم وأنا أعلم تأويله.

وذهبت طائفة أخرى: إلى أن التأويل معنى من معاني الآية لا يعلمه إلا الله تعالى، أو لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم مع عدم كونه خلاف ظاهر اللفظ، فيرجع الأمر إلى أن للآية المتشابهة معانٍ متعددة بعضها تحت بعض، منها ما هوتحت اللفظ يناله جميع الأفهام، ومنها ما هو أبعد منه لا يناله إلا الله سبحانه، أو هو تعالى والراسخون في العلم.

وقد اختلفت أنظارهم في كيفية ارتباط هذه المعاني باللفظ، فإن من المتيقن أنها من حيث كونها مرادة من اللفظ ليست في عرض واحد، وإلا لزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد وهو غير جائز على ما بُيِّن في محله، فهي لا محالة معانٍ مترتبة في الطول: فقليل: إنها لوازم معنى اللفظ إلا أنها لوازم مترتبة بحيث يكون لللفظ معنى مطابق له لازم وللأول لازم وهكذا، وقيل: إنها معانٍ مترتبة بعضها على بعض ترتب الباطن على ظاهره، فإرادة المعنى المعهود المؤلف لإرادة لمعنى اللفظ وإرادة لباطنه بعين إرادته نفسه، كما إنك إذا قلت: اسقني فلا تطلب بذاك إلا السقي وهو بعينه طلب للإرواء، وطلب لرفع الحاجة الوجودية، وطلب للكمال الوجودي وليس هناك أربعة أوامر ومطالب، بل الطلب الواحد المتعلق بالسقي متعلق بعينه بهذه الأمور التي بعضها في باطن بعض، والسقي مرتبط بها ومعتمد عليها.

وهاهنا قول رابع: وهو أن التأويل ليس من قبيل المعاني المرادة

باللفظ بل هو الأمر العيني الذي يعتمد عليه الكلام، فإن كان الكلام حكماً إنشائياً كالأمر والنهي، فتأويله المصلحة التي توجب إنشاء الحكم وجعله وتشريعه، فتأويل قوله: أقيموا الصلاة مثلاً هو الحالة النورانية الخارجية التي تقوم بنفس المصلي في الخارج فتنهاه عن الفحشاء والمنكر، وإن كان الكلام خبرياً فإن كان إخباراً عن الحوادث الماضية كان تأويله نفس الحادثة الواقعة في ظرف الماضي كآيات المشتملة على أخبار الأنبياء والأمم الماضية فتأويلها نفس القضايا الواقعة في الماضي، وإن كان إخباراً عن الحوادث والأمور الحالية والمستقبلية، فهو على قسمين: فإما أن يكون المخبر به من الأمور التي تناله الحواس أو تدركه العقول، كان أيضاً تأويله ما هو في الخارج من القضية الواقعة كقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَلْعَلْ غُلِبَتْ الرُّومُ﴾^(٢) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ^(٣) فِي بَضْعِ سِنِينَ^(٤) لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ^(٥)، وإن كان من الأمور المستقبلية الغيبية التي لا تناله حواسنا الدنيوية ولا يدرك حقيقتها عقولنا، كالأمر المربوطة بيوم القيامة ووقت الساعة وحشر الأموات والجمع والسؤال والحساب وتطهير الكتب، أو كان مما هو خارج من سنخ الزمان وإدراك العقول كحقيقة صفاته وأفعاله تعالى، فتأويلها أيضاً نفس حقائقها الخارجية.

والفرق بين هذا القسم أعني الآيات المبينة لحال صفات الله تعالى وأفعاله وما يلحق بها من أحوال يوم القيامة ونحوها وبين الأقسام الأخر، أن الأقسام الأخر يمكن حصول العلم بتأويلها بخلاف هذا

(١) سورة التوبة، الآية: ٤٧.

(٢) سورة الروم، الآيات: ١ - ٤.

القسم، فإنه لا يعلم حقيقة تأويله إلا الله تعالى، نعم يمكن أن يناله الراسخون في العلم بتعليم الله تعالى بعض النيل على قدر ما تسعه عقولهم، وأما حقيقة الأمر الذي هو حق التأويل فهو مما استأثر الله سبحانه بعلمه.

فهذا هو الذي يتحصل من مذاهبهم في معنى التأويل، وهي أربعة^(١).

وحول ما تفرع وتشعب عن هذه النقاط الأربع، يقول العلامة الطباطبائي: «هنالك أقوال آخر ذكرها هي في الحقيقة من شعب القول الأول، وإن تحاشى القائلون بها عن قبوله.

فمن جملتها، أن التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمال^(٢)، وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية، ويستعمل التفسير فيها وفي غيرها.

ومن جملتها، أن التفسير بيان معنى اللفظ الذي لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل تشخيص أحد محتملات اللفظ بالدليل استنباطاً.

ومن جملتها، أن التفسير بيان المعنى المقطوع من اللفظ والتأويل ترجيح أحد المحتملات من المعاني غير المقطوع بها، وهو قريب من سابقه.

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٣، ص٥١ - ٥٣، وراجع أيضاً: الشيعة في الإسلام، م.م، ص٨٤ - ٨٩.

(٢) راجع على سبيل المثال: بدوي، عبد الرحمن، الدفاع عن القرآن ضد منتقديه، مكتبة مدبولي الصغير، مصر، ط١، لا.ت، ص١١ - ٢٢.

ومن جملتها، أن التفسير بيان دليل المراد والتأويل بيان حقيقة المراد، مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾^(١) فتفسيره: أن المرصاد مفعال من قولهم: رصد يرصد إذا راقب، وتأويله التحذير عن التهاون بأمر الله والغفلة عنه.

ومن جملتها، أن التفسير بيان المعنى الظاهر من اللفظ، والتأويل بيان المعنى المشكل.

ومن جملتها، أن التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

ومن جملتها، أن التفسير يتعلق بالإتباع والسماع والتأويل يتعلق بالاستنباط والنظر، فهذه سبعة أقوال هي في الحقيقة من شعب القول الأول الذي نقلناه، يرد عليها ما يرد عليه، وكيف كان فلا يصح الركون إلى شيء من هذه الأقوال الأربعة وما ينشعب منها^(٢).

يعلّل العلامة الطباطبائي رفضه لهذه الأقوال على النحو التالي، فيقول: «يرد على القول الأول: أن أقل ما يلزمه أن يكون بعض الآيات القرآنية لا ينال تأويلها أي تفسيرها أي المراد من مداليلها اللفظية عامة الأفهام، وليس في القرآن آيات كذلك بل القرآن ناطق بأنه إنما أنزل قرآنًا ليناله الأفهام، ولا مناص لصاحب هذا القول إلا أن يختار أن الآيات المتشابهة، إنما هي فواتح السور من الحروف المقطعة حيث لا ينال معانيها عامة الأفهام، ويرد عليه: أنه لا دليل عليه، ومجرد كون التأويل مشتملاً على معنى الرجوع، وكون التفسير أيضاً غير خال عن معنى الرجوع لا يوجب كون التأويل هو التفسير، كما أن الأم مرجع

(١) سورة الفجر، الآية: ١٤.

(٢) تفسير الميزان، م. م، ج ٣، ص ٥٣ - ٥٤.

لأولادها وليست بتأويل لهم، والرئيس مرجع للمرؤوس وليس بتأويل له.

على أن ابتغاء الفتنة عدّ في الآية خاصة مستقلة للتشابه وهو يوجد في غير فواتح السور، فإن أكثر الفتن المحدثه في الإسلام إنما حدثت باتباع علل الأحكام وآيات الصفات وغيرها.

وأما القول الثاني فيرد عليه: أن لازمه وجود آيات في القرآن أريد بها معان يخالفها ظاهرها الذي يوجب الفتنة في الدين بتنافيه مع المحكمات، ومرجعه إلى أن في القرآن اختلافاً بين الآيات لا يرتفع إلا بصرف بعضها عن ظواهرها إلى معانٍ لا يفهمها عامة الأفهام، وهذا يبطل الإحتجاج الذي في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلُفْقَرَأَنَّهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١)،^(٢) إذ لو كان ارتفاع اختلاف آية مع آية بأن يقال: إنه أريد بإحدهما أو بهما معاً غير ما يدل عليه الظاهر، بل معنى تأويلي باصطلاحهم لا يعلمه إلا الله سبحانه مثلاً لم تنجح حجة الآية، فإن انتفاء الاختلاف بالتأويل باصطلاحهم في كل مجموع من الكلام ولو كان لغير الله أمر ممكن، ولا دلالة فيه على كونه غير كلام البشر، إذ من الواضح أن كل كلام حتى القطعي الكذب واللغو يمكن إرجاعه إلى الصدق والحق بالتأويل والصرف عن ظاهره، فلا يدل ارتفاع الاختلاف بهذا المعنى عن مجموع كلام على كونه كلام من يتعالى عن اختلاف الأحوال، وتناقض الآراء، والسهو والنسيان، والخطأ والتكامل بمرور الزمان كما هو المعني بالإحتجاج في الآية،

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٢) تفسير الميزان، م.م، ج٣، ص٥١ - ٥٣، وراجع أيضاً: الشيعة في الإسلام، م.م، ص٨٤ - ٨٩.

فالآية بلسان احتجاجها صريح في أن القرآن معرض لعامة الأفهام، ومسرح للبحث والتأمل والتدبر، وليس فيه آية أريد بها معنى يخالف ظاهر الكلام العربي ولا أن فيه أحجية وتعمية.

وأما القول الثالث فيرد عليه: أن اشتغال الآيات القرآنية على معانٍ مترتبة بعضها فوق بعض وبعضها تحت بعض مما لا ينكره إلا من حرم نعمة التدبر، إلا أنها جميعاً - وخاصة لوقلنا إنها لوازم المعنى - مداليل لفظية مختلفة من حيث الإنفهام وذكاء السامع المتدبر وبلادته، وهذا لا يلائم قوله تعالى في وصف التأويل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، فإن المعارف العالية والمسائل الدقيقة لا يختلف فيها الأذهان من حيث التقوى وطهارة النفس، بل من حيث الحدة وعدمها، وإن كانت التقوى وطهارة النفس معينين في فهم المعارف الطاهرة الإلهية، لكن ذلك ليس على نحو الدوران والعلية كما هو ظاهر قوله وما يعلم تأويله إلا الله.

وأما القول الرابع فيرد عليه: أنه وإن أصاب في بعض كلامه لكنه أخطأ في بعضه الآخر، فإنه وإن أصاب في القول بأن التأويل لا يختص بالمتشابه بل يوجد لجميع القرآن، وأن التأويل ليس من سنخ المدلول اللفظي بل هو أمر خارجي يبتني عليه الكلام، لكنه أخطأ في عد كل أمر خارجي مرتبط بمضمون الكلام حتى مصاديق الأخبار الحاكية عن الحوادث الماضية والمستقبلية تأويلاً للكلام، وفي حصر المتشابه الذي لا يعلم تأويله في آيات الصفات وآيات القيامة^(١).

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٣، ص٥١ - ٥٣، وراجع أيضاً: الشيعة في الإسلام، م.م، ص٨٤ - ٨٩.

وزيادة في التوضيح يقول: «أنَّ المراد حينئذٍ من التأويل في قوله تعالى: ﴿وَأَبْتَغَاءَ تَأْوِيلَهُ﴾. إما أن يكون تأويل القرآن برجوع ضميره إلى الكتاب، فلا يستقيم قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، فإن كثيراً من تأويل القرآن وهو تأويلات القصص بل الأحكام أيضاً، وآيات الأخلاق مما يمكن أن يعلمه غيره تعالى وغير الراسخين في العلم من الناس حتى الزائغون قلباً على قوله، فإن الحوادث التي تدل عليها آيات القصص يتساوى في إدراكها جميع الناس من غير أن يحرم عنه بعضهم، وكذا الحقائق الخلقية والمصالح التي يوجدها العمل بالأحكام من العبادات والمعاملات وسائر الأمور المشرعة.

وإن كان المراد بالتأويل فيه تأويل المتشابه فقط، استقام الحصر في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وأفاد أن غيره تعالى وغير الراسخين في العلم مثلاً لا ينبغي لهم ابتغاء تأويل المتشابه، وهو يؤدي إلى الفتنة وإضلال الناس لكن لا وجه لحصر المتشابه الذي لا يعلم تأويله في آيات الصفات والقيامة، فإن الفتنة والضلال كما يوجد في تأويلها يوجد في تأويل غيرها من آيات الأحكام والقصص وغيرهما، كأن يقول القائل وقد قيل إن المراد من تشريع الأحكام إحياء الاجتماع الإنساني بإصلاح شأنه بما ينطبق على الصلاح، فلو فرض أن صلاح المجتمع في غير الحكم المشرع، أو أنه لا ينطبق على صلاح الوقت وجب اتباعه وإلغاء الحكم الديني المشرع.

وكأن يقول القائل، وقد قيل إن المراد من كرامات الأنبياء المنقولة في القرآن أمور عادية، وإنما نقل بالفاظ ظاهرها خلاف العادة لصلاح استمالة قلوب العامة لإنجذاب نفوسهم، وخضوع قلوبهم لما يتخلونه خارقاً للعادة قاهر القوانين الطبيعة.

ويوجد في المذاهب المنشعبة المحدثثة في الإسلام شيء كثير من هذه الأقاويل، وجميعها من التأويل في القرآن ابتغاء للفتنة بلا شك، فلا وجه لقصر المتشابه على آيات الصفات وآيات القيامة^(١).

والنتيجة التي انتهى إليها الطباطبائي وتبناها، هي:

«أن الحق في تفسير التأويل أنه الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية: محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ، بل هي من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ، وإنما قيدها الله سبحانه بقيد الألفاظ لتقريبها من أذهاننا بعض التقريب، فهي كالأمثال تضرب ليقرب بها المقاصد وتوضح بحسب ما يناسب فهم السامع كما قال تعالى: ﴿حَمِّمُوا﴾ وَأَلَكْتُبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ ﴿٤﴾»^(٢)، وفي القرآن تصريحات وتلويحات بهذا المعنى، وهي ستة عشر مورداً على ما عدت - استعملها جميعاً القرآن في المعنى الذي ذكرناه^(٣).

والعلامة الطباطبائي بهذه النتيجة التي انتهى إليها، هي نفس النتيجة التي قالها وتبناها ابن تيمية حول معنى التأويل^(٤).

ويستفاد مما تقدم، أن العلامة الطباطبائي لا يؤول إلا ضمن ضابط

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٣، ص٥٦ - ٥٧.

(٢) سورة الزخرف، الآيات: ١ - ٤.

(٣) تفسير الميزان، م.م، ج٣، ص٥٨.

(٤) الطباطبائي ومنهجه في تفسير الميزان، م.م، ص٢٠٦.

قرآني، فهو يستهدي بالبيانات القرآنية للوقوف على الحقائق التي تستند إليها هذه البيانات.

وهذه نماذج كاشفة عن حقيقة التأويل عند الطباطبائي:

١ - في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١).

يقول الطباطبائي: «المراد من التأويل في الكيل والوزن وضع اقتصادي خاص يوجد في السوق بواسطة البيع والشراء والنقل والانتقال، والتأويل بهذا المعنى ليس معنى خلاف الظاهر من الكيل والوزن، بل هو حقيقة خارجية وروح أوجدت في الكيل والوزن، تقوى وتضعف بواسطة استقامة المعاملة وعدم استقامتها، علماً أن الآية لم تدل دلالة لفظية على هذه الحقيقة الخارجية»^(٢).

وقد استفاد العلامة الطباطبائي هذه الحقيقة التأويلية من الآية نفسها باعتبار أن الناس إذا خسروا بالتطفيف ونقص الكيل والوزن اختلت عليهما الحياة، وانعدم الأمن العام بينهم، وأما إذا أقيم الوزن بالقسط فإن الرشد يطل عليهم وتستقيم أوضاعهم الاقتصادية بإصابة الصواب فيما قدروا عليه معيشتهم، وتوفر الثقة بأهل السوق واستقرار الأمن العام بينهم^(٣).

٢ - وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٥.

(٢) القرآن في الإسلام، م.م، ص ٨٢ - ٨٣.

(٣) تفسير الميزان، م.م، ج ٣، ص ٩١ - ٩٢.

بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا^(١). ذكر الطباطبائي: «إلا نبأتكما بتأويله»، أي: بتأويل ذلك الطعام وحقيقته وما يؤول إليه أمره^(٢).

٣ - وفي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعَزُّوْنَ﴾^(٣).

يقول الطباطبائي: «الفضة (تعبرون) مأخوذة من عبور النهر ونحوه، كأن العابر يعبر من الرؤيا إلى ما وراءها من التأويل، وهو حقيقة الأمر التي تمثلت لصاحب الرؤيا في صورة خاصة مألوفة له»^(٤).

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٧.

(٢) تفسير الميزان، م.س، ج ١١، ص ١٧٢.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

(٤) تفسير الميزان، م.س، ج ١١، ص ١٨٦.

ثالثاً

الدوق (المراقبة أو عبور عالم المثال والصورة)

يذهب بعض العلماء الأجانب من المستشرقين إلى أنّ العرفان الإسلامي مستقى من العرفان الهندي، وإلا فإنّ ثقافة الإسلام لا تعدو أن تكون مجموعة العقائد البسيطة الجامدة وسلسلة من العبارات الجافة^(١).

إنّ ما يلاحظ على وجهة نظر هؤلاء العلماء، أنها سلكت طريقاً خاطئاً من ناحيتين: «فمن ناحية تصوّروا أنّ ما نسّميه بالإدراك العرفاني هو من نوع الإدراك الفكري العادي، وبالتالي فإنّ ما يستخلصه ويصل إليه أهل العرفان من معلومات عن طريق التهذيب وتنقية الباطن هو من نوع الأفكار الشاعرية، تماماً كما يحصل للشاعر حين ينسج الأفكار بالاستعانة بعاطفته المليّة ولسانه الجميل الأرب، فتكون الحصيلة أفضل مما يقوم به عالم ربّاني.

ومن ناحية أخرى، نظير هذا الخطأ جرى على طبيعة إدراك هؤلاء للوحي الذي هو تعبير عما يدركه الأنبياء من السماء، ووسيلته لتلقي

(١) من هؤلاء: جولد تسهير، الذي ذكر هذا الأمر في كتابه (العقيدة والشرعة في الإسلام)، ص ١٤٦، من الترجمة العربية. وكذلك: هاملتون جب، في كتابه (دراسات في حضارة الإسلام)، ص ٢٧٦، من الترجمة العربية. وللمزيد راجع: مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، م.م، ص ٦١.

المعارف الإلهية والقوانين السماوية، فإدراك هؤلاء أفضى بهم إلى أن ينظروا إلى أفكار اليونان وقوانين الروم بوصفها الجذر الأصلي لعقائد الإسلام وقوانينه.

وهذا المعنى يتمثل على نحوٍ جليٍّ بما كتبه هؤلاء في بحوثهم عن النبوة وطرّاز تفكير الأنبياء، فيما نجد أن ما بين أيدينا من بيانات الأنبياء تخطئ هذا الأمر وتكذّبه^(١).

وحين نريد أن نقارن البيان الإسلامي (العرفاني) الذي يتّسم بالذّوق، مع بيانات الآخرين، وبالأخص بيان العرفان الهندي، نجد أن البيان الإسلامي يتميز بكونه يحمل حقائق العرفان في مطاوي خطاب عام موجه لسائر الطبقات والفئات، بحيث تستطيع كلّ فئة أن تستفيد منه بما يناسب إدراكها الخاص، دون الوقوع بمحاذير الغموض.

أمّا البيانات العرفانية للآخرين فلا تحمل مثل هذا الامتياز، ولهذا السبب بالذات بقي الإسلام مصوناً عن النتائج الضارة التي لحقت بمناهج الآخرين وتعاليمهم المفككة^(٢).

وهناك نهج إسلامي حول هذا الأمر، حيث أنّ نظام الخلق الإلهي الذي وضع الحياة المادية بين يدي النوع البشري وهيئاً للإنسان مستلزمات متساوية دون أن يفرّق بين واحدٍ وآخر، هو نفسه وضع بين يدي الجميع الحياة المعنوية التي تأتي ما وراء الحياة المادية، وفي سياق تعليم هذا النهج، اعتمد إشارات جاءت في طي بيانات عامة وخطابات عادية. والسّرّ في هذا الأسلوب أنّ بياناتنا اللفظية أيّاً كانت،

(١) م.ن، ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) مقالات تأسيسية، م.ن، ص ٦٥.

فهي لا تعدو أن تكون وليدة أفكار استفدنا منها ووظفناها من أجل التفاهم في حياتنا الاجتماعية المادية، ومن أجل أن توصل أفكارنا ومفاهيمنا الذهنية إلى بعضنا البعض.

أمّا الإدراك الذوقي والشهودي الذي يعد أكثر ندرة من (الأكسير) ولم يكتسب في تاريخ الإنسانية صفة الحالة العامة، فهو بعيد كلياً عن هذه المرحلة.

فالشخص الذي يريد أن يُبين معلومات هذا الإدراك (الذوقي) عن طريق آخر (الفكر)، سيكون حاله تماماً كحال من يريد أن يعرف مجموعة من الألوان المختلفة لمولود أعمى بواسطة القوة السامعة!

لذا فإنّ الذي يريد أن يضع المعاني الشهودية في قالب الألفاظ يكون مثله تماماً كمثل الذي ينقل الماء بالغربال من مكان لآخر!

من هنا، اعتماد الإسلام في هذه الحالة على الإشارات والرموز، كي يكون مصوناً عن النتائج المضرة التي كانت من نصيب الآخرين^(١).

ويحذر العلامة الطباطبائي من الإشتباه فيقول: «إياك أن يشتبه عليك الأمر فتستنتج أنّ الدين هو العرفان، كما توهمه بعض الباحثين من الماديين فقسم المسلك الحيوي الدائر بين الناس إلى قسمين: المادية، والعرفان وهو الدين.

وذلك، أنّ الذي يعقد عليه الدين أنّ للإنسان سعادة حقيقية ليس ينالها إلاّ بالخضوع لما فوق الطبيعة ورفض الإقتصار على التمتع المادية، والأديان أيّاً ما كانت من حقّ أو باطل تستعمل في تربية الناس وسوقهم إلى السعادة التي تعدّهم إياها، وتدعوهم إليها إصلاح النفس

(١) مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، م.م، ص ٦٨ - ٦٩.

وتهذيبها إصلاحاً وتهذيباً يناسب المطلوب، وأين هذا من كون عرفان النفس هو الدين.

فالدين يدعو إلى عباد الإله^(١) سبحانه من غير واسطة أو بواسطة الشفعاء والشركاء، لأنّ فيها السعادة الإنسانية والحياة الطيبة التي لا بغية للإنسان دونها، ولا ينالها الإنسان ولن ينالها إلا بنفس طاهرة مطهرة من ألوثات التعلق بالماديات والتمتعات المرسلّة الحيوانية، فمست الحاجة إلى أن يدرج في أجزاء دعوته إصلاح النفس وتطهيرها، ليستعدّ المنتحل به المتربي في حجره للتلبس بالخير والسعادة، ولا يكون كمن يتناول الشيء بإحدى يديه ويدفعه بالأخرى، فالدين أمرٌ والعرفان (عرفان النفس) أمرٌ آخر وراءه، وإن استلزم الدين العرفان نوعاً من الاستلزام.

كما أنّ طرق الرياضة والمجاهدة المسلوكة لمقاصد متنوعة غريبة عن العادة، أيضاً غير عرفان النفس وإن ارتبط البعض ببعض نحواً من الارتباط.

نعم، لنا أن نقضي بأمر واحد وهو أنّ عرفان النفس بأي طريق من الطرق فرض السلوك إليه، إنما هو أمرٌ مأخوذ من الدين كما أنّ البحث البالغ الحر يعطي أن الأديان على اختلافها وتشتملها إنما انشعبت هذه الانشعابات من دينٍ واحد عريق تدعو إليه الفطرة الإنسانية وهو دين التوحيد^(٢).

وهنالك إرشاد الكتاب والسنة إلى معرفة النفس، ومناهجها حيث:

(١) وبعبارة أخرى: الدين إنما يدع إلى عرفان النفس دعوة طريقيّة لا غائيّة فإنّ الذوق الديني لا يرتضي الاشتغال بأمر إلا في سبيل العبوديّة، وإن الدين عند الله الإسلام ولا يرضى لعباده الكفر، تفسير الميزان، م.م، ج ٦، ص ١٨٨.

(٢) م.ن، ج ٦، ص ١٨٦ - ١٨٧.